

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الرابعة والثلاثون

فيينا، ١٩-٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت
حشد الموارد المالية

مجلس التنمية الصناعية

الدورة السادسة والأربعون

فيينا، ٢٦-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

حشد الموارد المالية

تقرير المدير العام

هذا التقرير مقدّم استجابةً للتكليف الوارد في المقرر م ت ص-٢٥/م-٥، الذي طُلب فيه إلى المدير العام أن يقيم حواراً متواصلاً مع الدول الأعضاء من أجل توفير دعم نشيط للجهود المشتركة الرامية إلى حشد الموارد. وينبغي النظر فيه مقترناً بتقرير اليونيدو السنوي ٢٠١٧، الذي يتضمن معلومات عن حشد الموارد المالية في تلك السنة. ويتضمن هذا التقرير أيضاً إفادات موضوعية عن الصناديق الاستثمارية المواضيعية، إضافة إلى الصندوق الاستثماري لأمريكا اللاتينية والكاريبي، والحسابين الخاصين الممولين من خلال الأرصدة غير المنفقة وأشكال التمويل الطوعي الأخرى.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٢-١	أولاً- مقدمة
٢	٦-٣	ثانياً- محط التركيز المواضيعي والتقدم المحرز في حشد الموارد
٣	١١-٧	ثالثاً- الصندوق الاستثماري للأمن الغذائي
٤	١٣-١٢	رابعاً- الصندوق الاستثماري للطاقة المتجددة
٤	١٦-١٤	خامساً- الصندوق الاستثماري لبناء القدرات المرتبطة بالتجارة
٥	١٩-١٧	سادساً- الصندوق الاستثماري لأمريكا اللاتينية والكاريبي
٦	٢٦-٢٠	سابعاً- الصندوق الاستثماري للشراكة
٧	٢٨-٢٧	ثامناً- الحساب الخاص بالتبرعات للأنشطة الأساسية وصندوق التجهيز
٨	٢٩	تاسعاً- الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه

لدواعي التوفير، لم تُطبع هذه الوثيقة. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



أولاً - مقدمة

١ - نظراً إلى أن دستور اليونيدو يحد من التمويل المتاح لأنشطة التعاون التقني من ميزانية اليونيدو العادية، فلا بد من حشد موارد من خارج الميزانية من أجل تقديم خدمات المنظمة. وكما هو مبين في التقرير السنوي ٢٠١٧، بلغ حجم الأموال المحشودة من خارج الميزانية في عام ٢٠١٧ ما قدره ١٩٧,٤ مليون دولار أمريكي (يشمل التغيير الصافي في مستوى المدفوعات المستقبلية المستحقة بموجب اتفاقات موقّعة). وزاد صافي الأموال المتاحة للتنفيذ للعام السادس على التوالي، ليصل إلى ٢١٧,٩ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٧.

٢ - كما ازداد التمويل المقدم من مرفق البيئة العالمية ليصل إلى ٩١,٢ مليون دولار أمريكي، وهو أعلى مستوى للمرة الثانية على التوالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبلغ التمويل المقدم في إطار بروتوكول مونتريال في عام ٢٠١٧ ما قدره ٢٢,٤ مليون دولار أمريكي. وتجاوز التمويل الوارد من مصادر حكومية عبر مجموعة متنوعة من القنوات ٩٨,٩ مليون دولار أمريكي. وقد أصبح الاتحاد الأوروبي وسويسرا واليابان أكبر ثلاث جهات مانحة في هذه الفئة في عام ٢٠١٧.

ثانياً - محط التركيز المواضيعي والتقدم المحرز في حشد الموارد

٣ - يشكل النجاح المتواصل في حشد موارد جديدة لبرامج اليونيدو دليلاً واضحاً على الإقرار الواسع النطاق بالزايا النسبية للمنظمة وعلى تركيزها على المجالات ذات الأولوية المواضيعية بالنسبة إليها. ولا يزال يُنظر إلى عمل المنظمة باعتباره من تدابير التصدي الفعّالة للشواغل العالمية، ومنها الفقر والافتقار إلى فرص العمل وعدم الاستقرار الاجتماعي والنفوذ إلى أسواق التجارة الإقليمية والدولية والأمن الغذائي والأمن في مجال الطاقة والتدهور البيئي وتغير المناخ.

٤ - واسترشاداً بإعلان ليما (م ع-١٥/ق-١) وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ستواصل المنظمة تشجيع التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، عن طريق تعزيز قدراتها على تحقيق رخاء يتقاسمه الجميع وتدعيم القدرة التنافسية، مع حرصها على حماية البيئة في الوقت ذاته وكذلك على تقوية المعارف والمؤسسات. وستواصل اليونيدو، في إطار تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة المتعلقة بالصناعة، تعزيز الشراكات القائمة وإرساء شراكات جديدة مع المنظمات ذات الولايات والمهارات المكتملة لعملها، ومع ممثلي القطاعين العام والخاص والمؤسسات المالية والدوائر الأكاديمية والمجتمع المدني، بحيث تواصل تحسين الخدمات التي تقدمها للدول الأعضاء وزيادة كفاءتها وفعاليتها.

٥ - وإلى جانب التمويل المقدم من الجهات الحكومية المانحة البالغ عددها ١٧ جهة، والتي يقدم كل منها أكثر من مليون دولار أمريكي، فإن التمويل المقدم من الصناديق المتعددة الأطراف والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين يشكل أساساً متيناً ومتنوعاً لتمويل الأنشطة المستقبلية. ولا تزال اليونيدو تسعى إلى إيجاد مصادر تمويل مبتكرة، بوسائل منها المساهمات الإضافية المتأتية من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف، سواء أكانت تقليدية أم كانت مستجدة.

٦- وما زال اشتراطُ بعض الجهات المانحة، ومنها مرفق البيئة العالمية، التمويلَ المشترك للمشاريع، وكذلك محدودية الموارد المتاحة لليونيدو وغير المخصصة لأغراض محددة، يمثلان مصدرين قلق رئيسيين، كما أشير إليه في السنوات السابقة. غير أن تلك الموارد ذات أهمية جوهرية في مدى سرعة الاستجابة لطلبات المساعدة وفي مرحلة إعداد المشاريع والبرامج. ومن ثمَّ تشجّع الدولُ الأعضاء والمانحون الآخرون بقوة على مواصلة المساهمة بأموال غير مخصصة أو قابلة للبرمجة، ولا سيما لصالح الصناديق الاستثمارية المذكورة لاحقاً.

ثالثاً- الصندوق الاستثماري للأمن الغذائي

٧- يتناول هذا القسم التقدم المحرز مؤخراً منذ التقرير الأخير الصادر في نيسان/أبريل ٢٠١٦ (IDB.44/5-PBC.32/5).

٨- ومنذ صدور التقرير الأخير، استخدمت موارد الصندوق الاستثماري في تمويل أنشطة تعاون تقني بلغت قيمتها ٢٦٩ ٩٧٤ يورو (صافي تكاليف دعم البرامج)، مقارنة بمبلغ قدره ٣١٩ ٣٠٩ يورو منذ إنشاء الصندوق الاستثماري في عام ٢٠١٠ وحتى التقرير الأخير. وتوجّه الأموال المخصصة حديثاً إلى أفريقيا (ناميبيا ورواندا) وآسيا (كمبوديا وفييت نام)، وكذلك إلى المشاريع ذات التركيز الإقليمي، مثل مشروع "تعزيز بناء القدرات في مجال سلامة الأغذية"، أو ذات التركيز العالمي، مثل مشروع إطار العمل القائم على الكفاءات الخاصة بتنظيم مشاريع التنمية الصناعية. وإن أثر هذه الرافعة المالية منذ استحداث الصندوق الاستثماري يستمر في منحه نجاح مع مشاركة أعمق في إنشاء مجتمعات صناعية زراعية متكاملة في إثيوبيا؛ ودعم إنشاء مشروع "أغروبوليس" في السنغال؛ ومشروع "تيمب" بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في إندونيسيا؛ ودعم مشروع المناطق الجبلية في المغرب. وحثت هذه المشاريع التنموية على استهلال مشاريع متابعة مثلت تأثير رفع مالي قارب بنسبته ٢٥ في المائة، وبذلك تفي بتوقعات المانحين بزيادة كبيرة في موارد الصندوق الاستثماري.

٩- ويجري تنفيذ المساعدة التحضيرية مع مشاريع المتابعة في كمبوديا، وهي قيد التطوير أساساً في البلدان الأفريقية استناداً إلى مبدأ "التدخل من أجل توسيع نطاق بناء القدرات الغذائية". وسوف يكون تأثير الرافعة المالية المتوقع حوالي ٣٠ في المائة.

١٠- وقد أسفرت النتائج التي حققها مشروع "تعزيز قدرة العرض في قطاع الفواكه والخضروات من خلال تطبيق التكنولوجيات المناسبة على طول سلسلة القيمة" في فييت نام، والتي تتمثل في مبادرة التمويل المشترك التي تجمع بين أموال مقدّمة من الأمم المتحدة واستثمارات القطاع الخاص والمساهمات في الصناديق الاستثمارية، عن طلب من حكومة فييت نام لتوسيع نطاق التدخلات بعشرة أضعاف. وقد خصّصت آخر مساهمة من الصندوق الاستثماري لإجراء دراسة أساسية في هذا الصدد. ومن المقرر أن يدعم الصندوق الاستثماري تنفيذ المبادرة المعززة لتسريع تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية (3ADI+)، والتي تعتبر تجديداً لمبادرة تسريع وتيرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية (3ADI)، كما أنها تبني على

الخبرات والدروس المستمدة من المبادرة الأصلية. ويجري تطوير التطبيقات النموذجية في بنغلاديش وسورينام وجمهورية تنزانيا المتحدة.

١١ - وكانت حكومة فنلندا المساهم الرئيسي في الصندوق الاستثماري خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

رابعاً - الصندوق الاستثماري للطاقة المتجددة

١٢ - دخل الصندوق الاستثماري حيز التشغيل التام منذ أكثر من ثمانية أعوام، وأحرز في إطاره تقدماً كبيراً. وقد أقر مرفق البيئة العالمية حتى الآن تقديم تمويل على شكل منح خمسة عشر مشروعاً من المشاريع التي أُعدت بدعم من الصندوق الاستثماري بمبلغ ٤٢ مليون دولار أمريكي تقريباً، إضافة إلى ٢٣٤ مليون دولار أمريكي ستقدم في إطار تمويل مشترك. وتشمل المشاريع التي يمولها مرفق البيئة العالمية مشاريع تُنفذ في ألبانيا والأرجنتين وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية الدومينيكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وشيلي والكاميرون وكمبوديا وكوت ديفوار وكينيا ومصر ومدغشقر ونيجيريا والهند وكذلك بلدان أخرى.

١٣ - إضافةً إلى ذلك، جرى إعداد سبعة مشاريع خارج إطار مرفق البيئة العالمية بدعم من الصندوق الاستثماري الذي قدم منحة تمويلية قدرها ١١ مليون دولار أمريكي. ويشمل ذلك مشاريع في منطقة الكاريبي وإثيوبيا والهند وكينيا ومنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك)، علاوة على مشروع شامل لتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في برامج الطاقة المستدامة.

خامساً - الصندوق الاستثماري لبناء القدرات المرتبطة بالتجارة

١٤ - يساهم الصندوق الاستثماري لبناء القدرات المرتبطة بالتجارة في تعزيز الجودة والمعايير في البلدان التي تُقدم لها المساعدة، فضلاً عن تنظيم أنشطة المنتدى العالمي. ويهدف حلُّ تلك المبادرات إلى دعم مبادرات الشراكة الموجهة للحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات تمويل التنمية، والتي تقوم بحشد الشركاء الإضافيين وتعبئة الموارد لتسريع التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. ويتمثل الهدف من المشاريع المنفذة في إيجاد بيئة أعمال والحفاظ عليها من خلال تحقيق الحوكمة الرشيدة عن طريق صياغة سياسات الجودة وخدمات البنية التحتية ذات الجودة والامتثال المعترف بها دولياً لغرض زيادة فرص الوصول إلى الأسواق. وفي البلدان التي تتلقى المساعدة، تُبنى الخبرات المحلية في مجال الجودة والقدرة التنافسية وتطوير القطاع الخاص، مع التركيز على دمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة العالمية وعلى تشجيع التكنولوجيات المبتكرة كأداة لتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية في أقل البلدان نمواً من أجل الحد من الفقر بشكل كبير.

١٥ - ومنذ إنشاء الصندوق، حظيت أنشطة التعاون التقني، التي بلغت تكاليفها ٠٦٥ ٤٤٣ ٢ يورو، بما في ذلك تكاليف دعم البرامج، بالتمويل من موارده. وقد كانت حكومة فنلندا المساهم الرئيسي في هذا الصندوق الاستثماري خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويساهم الصندوق حالياً بمبلغ ٦٧٠ ٦١٥ يورو في ثلاثة مشاريع جارية على المستوى العالمي و٧٨٤ ٦٤١ يورو في ثلاثة مشاريع إقليمية في أفريقيا.

١٦- وبفضل آلية الصندوق الاستثماري هذه، تُعزّز اليونيدو قدرة البلدان النامية على تحقيق معايير جودة الصادرات، وتدعم تطوير سلسلة القيمة للصناعات الزراعية، وتشجع الشراكات التجارية في بلدان مثل إثيوبيا وباكستان والبرازيل والسنغال وسيراليون ومدغشقر. وقد خصّصت الأموال أساساً لأقل البلدان نمواً كمساعدات تمهيدية لتعبئة قدر كبير من الموارد المتأتية من المصادر المالية الأخرى لتدخلات التعاون التقني. وتركّز مشاريع اليونيدو الاستثمارية الجارية على الصعيد العالمي على الحوكمة الرشيدة واستدامة البنية التحتية للجودة من خلال سياسة الجودة؛ وعلى أداة تجارية تفاعلية ذات صلة بالجودة تسمى منصّة التداول عبر الإنترنت لمركز التجارة والامتثال؛ وكذلك على تعزيز التعاون بين اليونيدو والإطار المتكامل المعزز. ونتيجة لذلك، سوف يستفيد صنّاع السياسة ومقدمو الخدمات والمؤسسات الخاصة من المنصات الإلكترونية التي تجمع وتمركز أنشطة المنتدى العالمي الحالي والمنشورات وأدوات التعلّم الإلكتروني من إدارة التجارة والاستثمار والابتكار في اليونيدو. وتستدعي الطلبات المستمرة من الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات المتصلة بالتجارة تقديم مزيد من المساهمات لهذا الصندوق الاستثماري.

سادساً- الصندوق الاستثماري لأمريكا اللاتينية والكاربي

١٧- منذ إنشاء الصندوق الاستثماري لأمريكا اللاتينية والكاربي في عام ٢٠١١ (الوثقتان IDB.40/8 و IDB.41/12)، أثبت الصندوق أنه آلية فعالة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز أوجه التكامل الإقليمي، والاستفادة من فرص سلسلة القيمة الإقليمية، ودعم إنشاء الشبكات لإقامة حوار أوثق بين أصحاب المصلحة الوطنيين، وتيسير تبادل المعارف والحلول بين الجهات الفاعلة في المنطقة.

١٨- ويدعم الصندوق حالياً المبادرات الأربع التالية، وكل منها مدرج بما في ذلك تكاليف دعمه: (أ) مشروع "استكشاف التكنولوجيات المتقدمة لتحسين سلاسل القيمة الإقليمية" في أوروغواي والبرازيل، وقد تم تنفيذ ٨٢ في المائة من الميزانية الإجمالية البالغة ٤٤٥ ٨٦ يورو؛ (ب) مشروع "تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية لسلسلة القيمة لقطاع صيد الأسماك في ستة بلدان في منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي"، الذي يموله صندوق منظمة الأوبك للتنمية الدولية، ويشمل إكوادور والجمهورية الدومينيكية وكوبا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا، وقد تم تنفيذ ٩١ في المائة من الميزانية الإجمالية البالغة ٢٦٤ ٧٦٠ يورو؛ (ج) المشروع المعنون "إنشاء منصّة تعاون إقليمي للمجمعات الصناعية المستدامة في ثمانية بلدان في منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي"، تشمل الأرجنتين وباراغواي وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبنما والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وكوستاريكا، وقد تم تنفيذ ٧٦ في المائة من إجمالي المساهمة التي تقدر بنحو ٦٠٠ ٧٠٠ يورو؛ (د) "مصرف اليونيدو الإقليمي للمعارف الصناعية"، الذي يشمل سبعة عشر بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية والكاربي.

١٩- وإلى جانب المساهمات الأولية المقدمة من الدول الأعضاء في المنطقة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، دعمت حكومة الصين أيضاً الصندوق الاستثماري بمبلغ مليون دولار أمريكي في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وفي اجتماع عُقد في آذار/مارس ٢٠١٧، اتفقت مجموعة دول أمريكا

اللاتينية والكاريبي واليونيدو على تكثيف الجهود من أجل تعزيز موارد الصندوق الاستثماري لضمان استمرار المشاريع الإقليمية الحارية وتطوير مشاريع جديدة في الصناعات الزراعية والصناعة الصيدلانية الحيوية والإلكترونيات الميكانيكية والتشغيل الآلي وتطبيق مصادر الطاقة المتجددة. ومنذ ذلك الحين، قدمت المكسيك مساهمة إضافية أولى قدرها ٢٥ ١٨٦ ١٣ يورو لدعم هذه الجهود.

سابعاً - الصندوق الاستثماري للشراكة

٢٠ - أنشئ الصندوق الاستثماري للشراكة في عام ٢٠١٥، وأُرفقت اختصاصاته بالوثيقة GC.16/CRP.5. ويدعم الصندوق الاستثماري للشراكة تطوير برامج الشراكة القطرية وتنسيقها وإطلاقها، وتوسيع الشراكات الاستراتيجية، فضلاً عن تنظيم أنشطة المنتدى العالمي المخصصة لتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.

٢١ - وقدمت المساهمات في الصندوق الاستثماري للشراكة الدعم لأنشطة تمكينية أولية من أجل تطوير وتنفيذ البرامج التجريبية الخمسة لبرنامج الشراكة القطرية في إثيوبيا وبيرو والسنغال وقيرغيزستان وكمبوديا. وبالإضافة إلى الدعم التنسيقي الشامل الذي تقدمه اليونيدو ضمن إطار عمل برنامج الشراكة القطرية، فقد شمل ذلك تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية لتيسير الاستفادة من التمويل والاستثمار، بما في ذلك من الحكومة المضيفة والمؤسسات المالية، وذلك من أجل تنفيذ مشاريع صناعية واسعة النطاق كالمجمعات الصناعية.

٢٢ - ويساهم الصندوق الاستثماري للشراكة أيضاً في تعزيز الشراكات الاستراتيجية، وخصوصاً مع المؤسسات المالية وقطاع الأعمال، فضلاً عن تسهيل الشراكات مع آليات التمويل البيئي (مثل مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ)، وذلك من خلال برنامج الشراكة القطرية وكذلك أنواع أخرى من طرائق الشراكة. وفيما يتعلق بالمؤسسات المالية، دعمت موارد الصندوق الاستثماري للشراكة بشكل مباشر إقامة شراكات على مستوى المؤسسات والمشاريع مع كيانات مثل البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، وبنك الاستثمار الأوروبي، وبنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية الأمريكي، من بين كيانات أخرى. ويشمل ذلك وضع نماذج تعاقدية موحدة والاتفاق عليها، والتي تمثل بدورها أدوات للمشاركة الناجحة وإضفاء الطابع الرسمي والتنفيذ وإدارة المخاطر للشراكات الخاصة بالمشاريع مع المؤسسات المالية. كما دعم الصندوق الاستثماري للشراكة وضع سياسة جديدة لليونيدو بشأن الشراكات في قطاع الأعمال، فضلاً عن التطبيق المنتظم لتوحي الحرس الواجب لليونيدو والنهج الفعال لإدارة المخاطر كلما اشتغلت المنظمة مع كيانات قطاع الأعمال.

٢٣ - كما أن الصندوق الاستثماري للشراكة عنصر أساسي في توحيد نهج برنامج الشراكات القطرية. واستناداً إلى الدروس المستفادة من المرحلة التجريبية والتقييم المستقل في منتصف المدة، وضعت اليونيدو سياسة عامة بشأن برنامج الشراكة القطرية بالإضافة إلى إرشادات مرتبطة بها تحدد الأدوار والمسؤوليات الداخلية على امتداد دورة برنامج الشراكة القطرية.

وأصدرت سياسة اليونيدو ومبادئها التوجيهية في الربع الأول من عام ٢٠١٨، وسوف توجه عملية تطوير برنامج الشراكة القطرية الماضية قُدمًا، بما في ذلك أحدث برامج الشراكة القطرية في عام ٢٠١٨ وبعده.

٢٤- ودعم الصندوق الاستثماري للشراكة، من بين فعاليات أخرى، تنظيم المنتديات الدورية للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وخصوصاً منتدي التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة الخامس والسادس اللذين عقدا على التوالي عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧. وكان لهذه الفعاليات الرفيعة المستوى دور مهم في تقديم نموذج برنامج الشراكة القطرية، حيث شكلت منبراً للحوار ومشاركة الخبرات الرائدة لبرنامج الشراكة القطرية، مما ساعد في نهاية المطاف على تعبئة الشركاء ودعم نهج برنامج الشراكة القطرية.

٢٥- ومع مضيّ اليونيدو قُدمًا في توسيع برنامج الشراكة القطرية إلى بلدان إضافية، يبقى الصندوق الاستثماري للشراكة ذا أهمية حاسمة في تمكين المنظمة من الاستجابة بسرعة ومرونة لاحتياجات الدول الأعضاء وطلبات الحصول على برامج شراكة قطرية جديدة. وستستمر المساهمات في الصندوق الاستثماري للشراكة في العمل كتمويل أولي أساسي لمساعدة اليونيدو على الاستفادة من الشركاء والخبرات والموارد لدعم الدول الأعضاء في النهوض بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.

٢٦- ومنذ إنشاء الصندوق، ساهمت الدول الأعضاء التالية في الصندوق: الصين بمبلغ ٣٨٠ ٣١٣ ١٠ دولاراً أمريكياً. بما في ذلك تكاليف الدعم؛ وإيطاليا، بمبلغ ٩٩٤ ٩٥١ يورو؛ ومالطة، بمبلغ ٩٠٦ ٣ يورو في أوائل عام ٢٠١٨؛ وبيرو، بمبلغ ١٣١ ٦٣٣ يورو. بما في ذلك مساهمة بمبلغ ٧٦٢ ٢٣ يورو مطلع عام ٢٠١٨، والاتحاد الروسي، بمبلغ ٧٠٩ ٢٤٦ يورو في عام ٢٠١٦ و٢٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي في عام ٢٠١٧، على التوالي؛ وإسبانيا بمبلغ ١١٣ ٠٠٠ يورو.

ثامناً - الحساب الخاص بالتبرعات للأنشطة الأساسية وصندوق التجهيز

٢٧- أحاط المجلس علماً في دورته الثالثة والأربعين بإنشاء حسابين خاصين جديدين، هما: (أ) الحساب الخاص بالتبرعات للأنشطة الأساسية، من أجل تيسير تلقي التبرعات للأنشطة الأساسية وإدارتها واستخدامها، و(ب) صندوق التجهيز، باعتباره آلية لتأمين التمويل للاستثمارات الرأسمالية أو عمليات إبدال المعدات الرئيسية (المقرّر م ت ص-٤٣/م-٦ (ط)). وتتضمن الوثيقة IDB.43/5 أغراض الحسابين وحدودهما والقواعد المالية الخاصة التي تنظم عملياتهما.

٢٨- وفي وقت تقديم التقرير، تنازلت دول أعضاء مختلفة عن مساهمات بلغ مجموعها ٤٥٤ ١٤٩ يورو لصالح الحساب الخاص بالتبرعات للأنشطة الأساسية و٧٦٧ ٩٩٦ يورو لصالح صندوق التجهيز.

تاسعاً - الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه

٢٩ - لعلّ اللجنة تؤدُّ أن تنظر في توصية المجلس باعتماد مشروع المقرّر التالي:

"إنّ مجلس التنمية الصناعية:

- (أ) يحيط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة IDB.46/6-PBC.34/6؛
- (ب) يقرّر تفويض المدير العام سلطة الموافقة على المشاريع المراد تمويلها في إطار صندوق التنمية الصناعية في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ وفقاً للأولويات المحددة في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٨-٢٠٢١ (IDB.45/8 و GC.17/6)؛
- (ج) يشجّع الدول الأعضاء وسائر الجهات المانحة على زيادة تبرعاتها لليونيدو، بما في ذلك للصندوق الاستئماني للشراكة المنشأ حديثاً، وكذلك للحساب الخاص بالتبرعات للأنشطة الأساسية، وصندوق التجهيز؛
- (د) يشجّع أيضاً جميع الجهات المانحة على النظر في التبرع بأموال غير مخصصة لأغراض بعينها، وتحديدًا لتمكين اليونيدو من الاستجابة السريعة لطلبات الحصول على المساعدة، ووضع أنشطتها البرنامجية وتنفيذها على نحو فوري ومنسق؛
- (هـ) يطلب إلى الدول الأعضاء أن تنظر في تقديم تبرعات لليونيدو لتمكينها من العمل مع مصادر التمويل التي تشترط التمويل المشترك، وذلك إمّا بالمساهمة في الصناديق الاستئمانية المخصصة أو بتقديم تمويل لأغراض خاصة على المستوى القطري أو العالمي؛
- (و) يشجّع حكومات البلدان المستفيدة على الاضطلاع بدور نشيط في مشاطرة اليونيدو ومسؤولية حشد أموال للأنشطة ذات الأولوية المتفق عليها بصفة مشتركة، ويشجّعها تحديداً على أن تأخذ زمام المبادرة في استبانة الأموال المتاحة على المستوى القطري والحصول عليها، بما في ذلك فرص تقاسم التكاليف المحلية، وكذلك الأموال المقدّمة من الجهات المانحة الثنائية، والصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وسائر مؤسسات التمويل الإنمائي؛
- (ز) يوصي بشدّة بأن تتعاون الدول الأعضاء مع المنظمة وتدعم جهودها الرامية إلى وضع وتعزيز برامجها ومبادراتها في سياق التنمية الدولية، وخاصةً من خلال المؤتمرات الدولية وغيرها من أشكال التحاور، بغية ضمان التعريف الجيد بهذه المبادرات، والإقرار بصلتها الوثيقة بأهداف التنمية الدولية، وإتاحة ما يلزم من موارد لها."